**الفكرة الجديدة:** في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ساهمت السياسات الاقتصادية آنذاك على نجاح نظرية المرفق العام كأساس للقانون الإداري ومعيار للتحديد اختصاص القضاء الإداري نتيجة لاقتصار الخدمات العامة التي تقدمها الدولة على مجال محدد من الأنشطة التقليدية.

حيث أخذت المرافق التجارية والصناعية في الظهور نتيجة لتدخل الدولة الاقتصادية في هذه المجالات وتوجيهها خطط التنمية الاقتصادية من هذا الطريق.

بينما كان الأمر في الماضي يقتصر على مجرد مرافق محدودة تزاول أنشطة اقتصادية وتتمثل في مرافق السكك الحديدية وتوزيع المياه والكهرباء.